غزة: شهيد و11 مصاباً برصاص جيش الاحتلال على حدود غزة

مسؤول فلسطيني: إسرائيل تخطط لجريمة حرب في الخان الأحمر

رئيس هيئة مواجهة الجدار والاستيطان وليد عساف

عناصر من جنود الاحتلال الإسرائيلي في القدس

■ الاحتلال الإسرائيلي يعتقل طفلة مقدسية لإجبار شقيقها على تسليم نفسه
■ إضراب شامل يعم مؤسسات «الأونروا»

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكدت هيئة مواجهة الجدار والاستيطان الفلسطينية، اليوم الأحد، أن سلطات الاحتلال تجهز لارتكاب جريمة حرب، في منطقة الخان الأحمر، بالحشد المتواصل والمستمر لتنفيذ قرار هدم القرية.

وقال رئيس الهيئة، وليد عساف، إن «إخطار إسرائيل أهالي الخان الأحمر لم يكن مفاجئا، وهو إجراء متوقع بعد القرار القضائي برفض التماس منع هدم القرية»، مشددا على أن إسرائيل سترتكب جريمة حرب بتنفيذ هذا القرار.

وأضاف عساف، «نعد أنفسنا للتصدي لأي هدم أو جريمة حرب ستقدم عليها قوات الاحتلال في منطقة الخان الأحمر، وستكون أجسادنا جميعا أمام الجرافات الإسرائيلية» التي ستحاول هدمها.

وأشار عساف، إلى وجود بعض المتضامنين الأجانب في منطقة الخان الأحمر، في حين منعت سلطات الاحتلال وصول متضامنين جدد للمنطقة وقطع كافة الطرق المؤدية لها.

وناشد عساف، المجتمع الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات تمنع إسرائيل من تنفيذ القرار، خاصة بعد أن أصبح ملف الخان الأحمر، في المحكمة الجنائية الدولية، كجريمة يجب أن يحاسب قادة الاحتلال عليها.

وأمهلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، اليوم الأحد، سكان قرية الخان الأحمر، شرق القدس، حتى 1 أكتوبر المقبل، لهدم منازلهم بأيديهم، محذرة من رفض تنفيذ قرار المحكمة بهدمها.

من ناحية أخرى أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد شاب وإصابة أكثر من 11 آخرين، بعد إطلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار على مئات المتظاهرين الذين تجمعوا على السياج الحدودي الشرقي جنوب ووسط وشمال قطاع غزة.

وأعلنت الوزارة استشهاد الشاب عماد داوود اشتيوي 21 عاما، برصاصة في الرأس.

وأشارت إلى إصابة 11 فلسطينيا برصاص حي أطلقه جيش الاحتلال الإسرائيلي، 4 منهم شرقي منطقة خزاعة جنوب قطاع غزة، فيما أصيب 5 آخرون في شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة، وإصابة أحدهم خطيرة.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، إن «قوة تابعة للجيش الإسرائيلي أطلقت النار وأصابت فلسطينيا ألقى زجاجة حارقة باتجاه الجنود، قرب السياج الحدودي أمام البريج وسط قطاع غزة».

وفي سياق متصل، قصفت طائرة استطلاع إسرائيلية دون طيار مجموعة من الشبان الفلسطينيين أثناء محاولتهم إطلاق بالونات حارقة شمال قطاع غزة، دون أن يسفر ذلك عن إصابات.

من جهة أخرى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأحد، الطفلة تسنيم ياسم معتوق 15 عاما في شرق القدس المحتلة، لإجبار شقيقها على تسليم نفسه.

وأفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نقلا عن عائلة معتوق، بأن سلطات الاحتلال تدعي أن شقيق الفتاة مطلوب لها، وأن قوات من الجيش اعتقلت تسنيم واقتادتها إلى معسكر الجيل بالقرب من أبو ديس، للضغط على شقيقها لتسليم نفسه، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا.

ولفتت إلى أن شقيق الفتاة سلم نفسه ظهر اليوم إلى شرطة الاحتلال في مستوطنة «معاليه ادوميم»، لتفرج سلطات الاحتلال بعدها عن شقيقته.

من جانب اخر حذرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، من وفاة 17 اسيرا بسبب ظروفهم الصحية الصعبة، وسياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم.

وقالت الهيئة في بيان، إن «عدد الأسرى المرضى القابعين في مستشفى سجن الرملة ارتفع إلى 17 اسيرا، يعانون من ظروف صحية واعتقال بالغ السوء والصعوبة، وغالبيتهم يعانون من الشلل ويتنقلون على كراس متحركة، ويعتمدون على أسرى آخرين في احتياجاتهم اليومية».

وأضافت الهيئة، أنهم «يعانون من سياسة الإهمال الطبي المتعمدة، وانعدام الخدمات الطبية والصحية، وعدم تشخيص الحالات المرضية، أوتقديم العلاجات والأدوية اللازمة لهم، ومساومة الأسرى على العلاج، والمسكنات، والمنومات».

من ناحية أخرى عم إضراب شامل، أمس الإثنين، مؤسسات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في جميع محافظات قطاع غزة.

وأفادت وكالة أنباء «معا» الفلسطينية بأن المدارس أغلقت أبوابها بعد أن توقف التلاميذ عن التوجه إليها، استجابة للاضراب الذي دعا إليه اتحاد الموظفين العرب في الأونروا.

وشمل الإضراب أيضا المقر العام والمؤسسات الصحية وخدمات النظافة وكافة خدمات الأونروا.

ونقلت «معا» عن آمال البطش نائب رئيس اتحاد الموظفين في الأونروا القول إن «الاضراب يأتي في ظل عدم تجاوب إدارة الأونروا مع اتحاد الموظفين وتنصلهم من الاتفاقات التي تم التوصل إليها وإصرارهم على عدم حل مشاكلهم».

وأشارت البطش إلى «انسداد أفق الحل مع إدارة الأونروا خاصة بعد تجميد الاتحاد التواصل مع الإدارة لعدم التزامهم بالتفاهمات التي تم الاتفاق عليها واستمرار قرارات الفصل والتقليص بحق الموظفين واللاجئين».

وقالت البطش «إن الإضراب العام الذي دعا إليه اتحاد الموظفين اليوم الاثنين في كافة مرافق الأونروا في قطاع غزة واحدة من الخطوات التصعيدية لحين تراجع الإدارة عن كافة قراراتها بحق الموظفين خاصة القرارات الاخيرة المتعلقة بالف موظف».

وكان الآلاف من موظفي الأونروا تظاهروا يوم الأربعاء الماضي في غزة ضد إدارة الوكالة. وأعلن الاتحاد العام لموظفي أونروا، الذي دعا إلى التظاهرة، أن ثمة أكثر من 10 آلاف موظف شاركوا فيها.

وكانت أونروا سرحت قبل أسابيع نحو ألف موظف من أصل 13 ألف يعملون لديها في قطاع غزة، كما أعلنت وقف عدد من خدماتها على خلفية أزمتها المالية.

وقالت أونروا مؤخراً إنها نجحت في تقليص عجزها من 446 مليون دولار إلى 217 مليون دولار أمريكي، لكنها حذرت من أنه سيتعين عليها تخفيض خدماتها بسبب النقص وذلك بسبب خفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها إلى 60 مليون دولار من أصل 360 مليون هذا العام.

المؤبد لمرشد الإخوان و 65 متهماً من أتباعه

مصر: بلاغ للنائب العام لطلب تصنيف الجبهة السلفية كياناً إرهابياً

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع

القاهرة – «وكالات»: تلقى النائب العام المصري، بلاغاً لطلب إدراج الجبهة السلفية وقياداتها وأعضائها كياناً إرهابياً، وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2015.

واستشهد البلاغ بالسجل الإرهابي للجبهة السلفية، التي تأسست بعد ثورة 2011، وتضم قيادات إرهابية صدرت ضد بعضها أحكام بالإدانة، في حين هرب بعضها الآخر إلى الخارج.

وأوضح البلاغ أن على رأس تلك القيادات، خالد سعيد القيادي السلفي الهارب، والعضو في تنظيم القاعدة في ليبيا، والإرهابي أحمد مولانا، والإرهابي أشرف عبد المنعم، وهشام كمال أحد القيادات الفاعلة في الجبهة السلفية، والمحرض على أعمال العنف.

وذكر البلاغ، أن الجبهة السلفية استغلت الأحداث التي مرت بها البلاد بعد ثورة يناير 2011، وشكلت ميليشيات مسلحة لإسقاط الدولة المصرية، وكانت تعد الذراع المسلح لجماعة الإخوان الإرهابية، ودعت لقلب نظام الحكم، والجهاد المسلح ضد مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية.

وأضاف البلاغ، أن هذا الكيان الإرهابي وقياداته، هو من دعا إلى محاصرة المقر الرئيسي لجهاز أمن الدولة بمدينة نصر، وألقى عليه قنابل المولوتوف عليه لحرقه، ووصل الأمر بقيادات الجبهة إلى رفع راية تنظيم داعش الإرهابي على سطح جهاز أمن الدولة، كما دعت الجبهة الإرهابية إلى حصار وزارة الدفاع بالعباسية ومحاولة اقتحامه بالاشتراك مع جماعة «حازمون» الإرهابية.

وأكد البلاغ، أن هذا الكيان الإرهابي تحالف مع ما يسمى بتحالف دعم الشرعية الذي ضم مجموعة من الأحزاب الدينية المتطرفة، وهدفهما إسقاط مؤسسات الدولة، ودعم جماعة الإخوان الإرهابية.

واتهم البلاغ الجبهة بدعم اعتصامي رابعة والنهضة، ومشاركة جماعة الإخوان الإرهابية في استخدام السلاح ضد مؤسسات الدولة، وفي اقتحام أقسام شرطة وإحراق كنائس وغيرها.

واعتبر البلاغ أن هذا الكيان الإرهابي رافد رئيسي بالعناصر الإرهابية لتنظيمي جبهة النصرة، وداعش الإرهابيين عن طريق تجنيدهم وتسفيرهم للخارج.

وطالب البلاغ، النائب العام بإدراج الجبهة السلفية كياناً إرهابياً وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2015 ومصادرة أموالها والتحفظ على مقارها.

من ناحية أخرى قضت محكمة مصرية، الأحد، بالسجن المؤبد ضد المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الإرهابية محمد بديع، و65 متهما آخرين في القضية المعروفة إعلاميا باسم «أحداث العدوة» في 2013، بحسب ما قال الدفاع.

والحكم المؤبد في مصر يوازي السجن 25 عاما.

وقال عبد المنعم عبد المقصود، المحامي في فريق الدفاع عن المتهمين إن محكمة جنايات المنيا «حكمت بالسجن المؤبد على 66 متهما، وبرأت 288 آخرين».

وتعود أحداث القضية والتي يحاكم فيها نحو 700 متهم إلى 2013 عندما نظم أنصار الرئيس الإسلامي السابق محمد مرسي، احتجاجات في مركز العدوة بمحافظة المنيا، 265 كيلومترا جنوب القاهرة، بعد فض قوات الأمن لاعتصامات الإسلاميين في القاهرة.

وحكم الأحد ليس المؤبد الوحيد الذي يصدر ضد مرشد الجماعة، التنظيم الذي صنفته السلطات المصرية «إرهابيا» في نهاية 2013.

وهناك أكثر من 5 أحكام بالسجن المؤبد أصدرتها المحاكم المصرية ضد بديع، ثلاثة منها أحكام نهائية.

ويحاكم بديع على الأقل في 35 قضية أمام القضاء المصري منذ عزل مرسي في 2013.

وقال مسؤول قضائي إن الدعوى الجنائية في قضية «أحداث العدوة» انقضت ضد ستة متهمين لوفاتهم.

وصدرت أحكام بالسجن تراوح بين 3 و15 عاما، ضد سائر المتهمين.

وأوضح عبد المقصود أن «بعض المتهمين أمضوا فترة العقوبة بالفعل خلال الحبس الاحتياطي».

واتهمت النيابة المحاكمين بـ «التحريض على العنف، واقتحام، وحرق، وسرقة، ونهب، مركز شرطة العدوة».

وكانت محكمة جنايات المنيا قضت في يونيو 2014 بإعدام 183 متهما، بينهم بديع بعد إدانتهم في القضية، إلا أن محكمة النقض قررت، قبول طعن بعض المتهمين، وإلغاء الأحكام الصادرة، وإعادة محاكمتهم.

الأردن: مخاوف من تجدد الاحتجاجات على «ضريبة الدخل»

احتجاجات في الأردن على قانون الضريبة

عمان – «وكالات»: تخشى الحكومة الأردنية تجدد الإحتجاجات التي أطاحت بالحكومة السابقة، مع قرب إرسال مشروع قانون ضريبة الدخل، «المثير للجدل» إلى مجلس الأمة، البرلمان، لمناقشته وإقراره.

وكشفت مصادر حكومية، لم تكشف هويتها، في عمان الأحد، وضع خطة للتعامل مع أي احتجاجات قد يثيرها مشروع القانون بعد إقراره بصورته الأولية، من خلال خطة طوارئ غير معلنة للأجهزة الأمنية.

ويحتاج أي مشروع قانون لنفاذه، أن يمر بمراحل دستورية أولها أن يقر من خلال الحكومة ثم إرساله إلى البرلمان بشقيه، مجلسي النواب والأعيان، قبل أن يصدر الملك مرسوما بالموافقة عليه، ثم نشره في الجريدة الرسمية، الصادرة عن رئاسة الوزراء.

وأوضحت المصادر أن مخاوف الحكومة نمت بعد الرفض الشعبي للمشروع، الذي ظهر واضحا خلال جولات أجرتها الحكومة لمحافظات المملكة كاملة للحوار مع المواطنين حول مشروع القانون، والاستماع للملاحظات عليه.

لكن اللقاءات شهدت احتجاجات شعبية ضد القانون ورفض أي إجراءات اقتصادية تثقل كاهل المواطن، حتى أن بعض الاحتجاجات أجبرت الطاقم الحكومي على الإنسحاب من هذه اللقاءات.

ويرجح بعض أعضاء مجلس النواب، الغرفة التشريعية الأولى، إلحاق المشروع بجدول أعمال الدورة الإستثنائية الحالية للنواب، بموجب إرادة ملكية.

وتوقع عضو مجلس النواب، خليل عطية، إرسال مشروع القانون إلى المجلس على الدورة الحالية ليناقشه النواب بشكل أولي قبل أن يحال للجان المختصة لدراسته وإجراء حوار وطني حوله.

من جانبها، انتقدت عضو كتلة التحالف الوطني للإصلاح، في البرلمان التي يقودها الإخوان المسلمون، النائب حياة المسيمي، مشروع القانون وطالبت الحكومة بتقديم نسخة أكثر عدلا من الحالية.

لكن الدورة الاستثنائية للنواب التي تنتهي مع نهاية الشهر بحسب ما ينص الدستور، جعلت بعض النواب الآخرين يتوقعون ترحيله إلى الدورة البرلمانية العادية التي تبدأ دستوريا مع بداية أكتوبر.

ويعقد مجلس الوزراء، جلسة غداً الإثنين، يتوقع أن يتقرر فيها إما إرسال القانون للبرلمان حالاً أو تأجيله للدورة القادمة.

وكانت الحكومة السابقة رحلت في يونيو الماضي على وقع احتجاجات عمت البلاد بعد إرسال المشروع إلى البرلمان، قبل أن يسحبه رئيس الوزراء الحالي، عمر الرزاز، لإعادة صياغته فور تكليفه بمهامه في يونيو الماضي.

وبموجب المشروع الجديد، أخضع الأفراد الذين يزيد دخلهم على 9 آلاف دينار سنويا ما يعادل 12.7 ألف دولار للضريبة، كذلك الأسر التي يزيد دخلها على 18 ألف دينارما يعادل 25.3 ألف دولار.

العراق: مقتل شرطيين اثنين جنوب الموصل

بغداد – «وكالات»: أعلن مصدر أمني بمحافظة نينوى العراقية، الأحد، مقتل شرطيين إثنين في قرية بجنوب الموصل، 400 كيلومترا شمال بغداد.

وقال النقيب محمد جاسم من شرطة نينوى: «قتل مسلحون من عناصر تنظيم داعش شرطيين إثنين كانا يتمتعان بإجازتهما في قرية قبر العبد، التابعة لناحية القيارة، ولاذوا بالفرار إلى جهة مجهولة».

وأشار إلى «تسليم جثتيهما إلى دائرة الطب العدلي في الموصل».

وتشهد مناطق عديدة من محافظة نينوى، خاصةً منها المحاذية للحدود السورية، تسلل عناصر من التنظيم الى مدن المحافظة لتنفيذ عمليات اختطاف وقتل وتفجير ضد القوات الأمنية والمدنيين، رغم إعلان رئيس الوزراء العراقي، المنتهية ولايتهُ، حيدر العبادي، العام الماضي، القضاء على داعش عسكرياً في بلاده.